

وعلى ابن ابي طالب ولا تخلف لهما من العجاجة وسن  
المتابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وسن  
الفتحا أهل المدينة والاوزاعي وأهل الشام واللبث  
ابن سعد وأهل مصر وسفيان والثوري والشافعي  
وسن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو يوسف  
ومحمد بن الحسن وقيل أنه لم يخالف في هذه السلسلة  
إلا أبو حنيفة وحده ولم يقال بقوله أحد وحكي عنه  
أنه قال آكوه أن أفضل بميعة علي مسلم ولو كان  
مع الفارس فرسان قال أبو حنيفة ومالك  
والشافعي لا يسهم الأفرس واحد وقال أحمد يسهم  
الفارسين ولا يزيد على ذلك ووافق أبو يوسف وفي  
رواية عن مالك والنزس سوا كان عربيا أو غيره يسهم  
له وقال أحمد للمخل سهران والمبرزون سهم واحد  
وقال الأوزاعي وتسحول لاسم الألفري فقط وكل  
بسهم للبعير قال أبو حنيفة ومالك والشافعي  
لا يسهم وقال أحمد له سهم واحد ولو دخل دار الحرب  
بفرس ثم مات الفرس قبل القتال قال مالك لا يسهم  
لفرسه بخلاف ما إذا ماتت في القتال أو بعده فإنه يسهم  
له وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة  
إذا دخل دار الحرب فارسان ثم مات فرسه قبل القتال  
اسهم للفارس **فصل** اختلف الأئمة هل يملك الكفار

ما يسره

ما يسره من أسواق المسلمين فقال مالك والشافعي  
وأحمد في الصحيحين لا يملكونه قال ابن هبيرة والأحاديث  
ديت العجاجة تدل على ذلك لأن ابن عمر ذهب له فرس  
فأخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فزعموا في زمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر له عبد فمحق بالردم  
فظهر عليهم المسلمون فزعموا علي وقال أبو حنيفة  
يملكونه وفي رواية عن أحمد **فصل**  
وأنفقوا على أنفسهم إذا قسموا الغنيمة وهما زعموا أنهم أنفقوا  
بهم عدد لم يكن للمد في ذلك حصنة فإن أنفق المد بعد  
أنفق بالحرب وقيل حيازة الغنيمة في دار الإسلام وبعد  
أن أخذوها وقبل قسمتها قال أبو حنيفة يسهم  
لهم مالك يخرج إلى دار الإسلام أو يقسموها وقال  
مالك وأحمد لا يسهم لهم على كل حال وعن الشافعي  
قولان أحدهما يسهم والشافعي لا يسهم وهو  
الأصح وأنفقوا على أن من حضر الغنيمة من مملوك  
أو امرأة أو صبي أو ذمي فلم يرضع وهو سهم  
يختمه الاسم في قدره ولا يملك لهم سهم وقال  
مالك إن رهن الصبي أو طال القتال وأجاره الاسم  
كل له سهم وإن لم يبلغ **فصل** وقسم الغنائم  
في دار الحرب هل يجوز أن يملك مالك والشافعي وأحمد  
يجوز وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال أيضا أن يملك